

## بانتظار تراجع الأسعار .. بعد تراجع الدولار



## كلمة ونص الدولار والسوق!!

محمد أحمد خيازي

ساهمت تدخلات المصرف المركزي الأخيرة، بخفض سعر صرف الدولار حسب التداول على الفيسبوك، وفي السوق السوداء أيضاً التي تعد - للأسف - هي المعيار الأساس في التعامل مع الأخضر الطيار حتى يومنا هذا!! وقد خفض الدولار في طريق انحداره سعر غرام الذهب تخفيضاً مهماً، ما شكل ضربة موجعة للمضاربين في سوق الدولار، ولذين بدلوا ما في أيديهم من مال إلى ذهب، وهو ما دفع الطرفين لبيع ما بحوزتهم من دولارات وذهب، كيلا يخسروا أكثر مما خسروه، في سياق المؤشرات العامة التي تنذر بهبوطات حادة للدولار خلال الأيام القادمة. وما دمنا في الحديث عن تراجع الدولار تراجعاً جيداً، وتأثر الأصفر البراق بذلك تأثراً ملحوظاً، دعونا نسأل: لماذا لم ينعكس ذلك التراجع على أسعار المواد الغذائية التي رفعها التجار خلال فترة هبوب الدولار الأخيرة ذلك الهبوب المريع، وهم الذين لم يشتروها في عز صعوده، وإنما كانت مخزنة في محالهم ومستودعاتهم، بل منها محلي المنشأ؟ باعتقادنا، الأمر برمته، يتعلق بطمع التجار المتحكمين بالأسواق التي يفرضون عليها إيقاعهم وشروطهم ومعاييرهم، من خلال التحكم بالمواد وأسعارها وعتباتها، ونسبة طرحها في الأسواق لبقاء الطلب عليها شديداً، وحاجة المستهلكين إليها مستمرة!! وباعتقادنا، التعامل مع هذا الواقع الراهن، هو من مسؤولية الجهات المعنية بحماية المستهلك، التي يأمل منها المواطنون إجراءات ملموسة، تترجم بها تبدلات سعر صرف الدولار الأخيرة، ومنعكساتها على المواد الغذائية، وخصوصاً أن رمضان المبارك على الأبواب.

## عجائب الأسواق... انخفض الذهب وارتفع البيض

### أسعار السويداء خارج قدرة الموظفين

السويداء- عيبر صيموعة

كانت المفاجأة كبيرة عندما طلبت إحدى جاراتي خبيراً في التوصيلات الحكومية إجراء تمديدات كهربائية في المنزل حيث أشار إلى أنه يستثمر خبرته الهندسية في عمل إضافي لكي يستطيع تلبية متطلبات الحياة المعيشية بعد الارتفاع الجنوني للأسعار أمام قيمة الرواتب التي لم تعد تكفي لتغطية نفقات خمسة أيام من الشهر بما أن المفاجأة الأخرى أن ترى مدير أحد المدارس الابتدائية يعمل في أحد مكاتب التفتيش لتأمين دخل إضافي لأسرتها ومحاسب دائرة حكومية يعمل مساء محاسباً في أحد مطاعم الشاورما والمبرر المنطقي لأولئك الأشخاص البحث عن عمل شريف ليؤمن صومهم أمام ارتفاع تكاليف الحياة بعد أن أصبح الموظف تحت خط الفقر منذ زمن بعيد وبات يبحث عن أي عمل ليستر حاله. وفي جولة سريعة لـ الوطن، على الأسواق تبين أن جميع المواد الغذائية عن ألبان وأجبان وزيتون وسمن قد سجلت أعلى الأرقام في الأيام القليلة الماضية عجز معها الموظف من تأمين أبسط متطلباته بعد أن جاءت مبررات المربين بارتفاع أسعار الأعلاف لدى القطاع الخاص إذ سجل كيلو البنتة ٧٧٥ ل. س علماً أنه لا يكفي العائلة المؤلفة وسلباً من أربعة أشخاص ثلاثة أو أربعة أيام. أما الأجبان فإن بورصتها إلى ارتفاع وخاصة الطبخية والمعلبة التي تراوحت بين ١٥٠٠ و ٣ آلاف ليرة حسب عدد الأقرص ضمنها وصولاً إلى الزيوت التي وصل أسعار بعض أنواعها من عبوة ٤ ليرات إلى ٦ آلاف ل. س أما اللحوم البيضاء والحمراء فتم إقصاؤها عن معظم المواد بعد أن راوح كيلو الفروج المنظف بين ٦٥٠ و ٧٥٠ ل. س، أما قطع الدجاج فحدث ولا حرج ولحم الغنم ٤ آلاف ل. س والأبقار ٣٥٠٠ ل. س أما طبق البيض فقد تراوح سعره بين ١٣٥٠ و ١٤٥٠ وذلك حسب موقع البقالية في المدينة ولم تبق سوى أسعار الخضار والفواكه ضمن المعقول رغم أنها أعلى بكثير من السنوات السابقة في موسمها، وطبعاً السبب يعود إلى تضخم المبرك بسبب موجة الحرارة التي اجتاحت البلاد ليلقى سؤال المواطن الشريف: كيف يستمر صموده أمام تدني راتبه وعجزه عن تغطية ٧٥٪ من متطلباته المعيشية وارتفاع الدولار الذي بات المتاح الأول والأخير لجميع السلع حتى المحلية منها التي لا تحتاج إليه بالأصل ورغم محاولة الجهات المعنية تخفيض سعر الصرف أمام الليرة السورية إلا أن أي انخفاض لم يخفض من الأسعار شيئاً. دائرة حماية المستهلك في مديرية التعمين في السويداء أكدت أن أسعار الزيوت والسمن تأتي ضمن الفواتير الواردة من مصدرها، أما أسعار اللحوم فتم وضع تسعيرة نظامية يلتزم بها السوق بشكل فعلي وخاصة اللحوم البيضاء منها ما عدا القطع التي تأتي من دمشق وذلك لعدم وجود مسالخ تغطي حاجة السوق المحلي، أما الألبان أو الأجبان فيعود ارتفاع أسعارها إلى الارتفاع الجنوني لأسعار الأعلاف.

## مواطنون: أسعار لا توصف.. و«التموين»: هناك انخفاض خجول..!!



أصدر مصرف سورية المركزي قراره الذي كنا نطالب به منذ فترة وهو اعتماد سعر الصرف بترايح البیان الجبري وليس إجازة الاستيراد، وعن إمكانية السماح للمؤسسات التدخل الإيجابي في استيراد الصناعات التي تحتاجها مباشرة بين صالِح أن هذه توجهات الوزارة الآن ولكن هناك عقبة تعترض هذه

## انخفاض الدولار وارتفعت الأسعار

الاستهلاكية لم تعد قادرة على تلبية الطلبات وهي المؤسسة الوحيدة في أرض المحافظة على حين نجد غياباً كاملاً لمؤسسة سدس والتي تنتجني بافتتاح صالات جديدة وبالمقابل ناظراً إهمالاً كاملاً لصالحة القنيطرة.

ولن نحمل الرقابة التموينية بالقنيطرة مسؤولية الأسعار وهذا حال كامل أسواق القطر والحقيقة تلمس نقصاً واضحاً في عناصر حماية المستهلك وعدم قدرتها على متابعة كل الفعاليات والأسواق والمناطق على أرض القنيطرة، وذلك نجد الشكاوى تتصاعد قبل رمضان والأعياد خاصة وفي ظل الظروف الراهنة وصعوبة انسياب السلع والمواد إلى القنيطرة، ولعل المبررات التي يطلقها الباعة لا صحة لها وأولها وآخرها التكلفة المرتفعة للنقل، حيث جميع المواد يتم استيرادها من محافظة دمشق لأن القنيطرة غير منتجة وإحداث سوق للبال بالمحافظة من الأمور المشقة؟

ولن نتناول القائمة الطويلة للأسعار ولكن نشير إلى أسعار البساتن التي ليس عندها تفننات كالإيجار والماء والكهرباء وقضهم بالكامل الذي استجروه من المصرف المركزي، الذي لم يسلم منه سوى ٥ ملايين ليرة سورية من أصل المبلغ الذي يبلغ رقمه ١٥ مليوناً، ما رتب على جمعية الأطباء فوائد على مبالغ لم تستلمها أصلاً، والتي قامت باستكمال مشروعها على حساب المستفيدين! علماً أنهم طالبوا بتخصيصهم بقطعة أرض عن طريق مجلس المدينة عوضاً عن تلك المبالغ التي لم يقبضوها، كما شدوا على إزلة الأبنية الطينية المخالفة المحيطة بالحرم القانوني لمسكن الجمعية، وطالبت جمعية البعث بتخصيصها بقطعة أرض بمساحة ٥/٥ دونمات في حرم سينالكو بدلاً من حي

محمود الصالح

تراجع سعر الصرف ولم تتراجع الأسعار التي ارتفعت مع الصرف وهذا هو حال كل البضائع التي ترتفع أسعارها لا تعود إلى الوراء مهما كانت المبررات. في أسواق دمشق تباينت الآراء حول حقيقة الأسعار. البعض من التجار أكد أن هناك تراجعاً في أسعار المواد الأساسية من سكر وزيت وسمنه ووزن وغيرها بعد تراجع أسعار الصرف. باعة الفروج والمواطنين أكدوا أنه لا يوجد انخفاض في الأسعار وما يقال عن تراجع الأسعار هو تراجع وهمي لأن السكر حتى اليوم في الأسواق بسعر ٤٥٠ ليرة والزيت ٨٠٠ ليرة والسمنة ١٢٠٠ ليرة والرز بين ٥٠٠ إلى ٩٠٠ ليرة. «الوطن» تابعت وضع الأسعار في السوق ومع الجهات المختصة حيث أكد مدير المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأسل صالح قائلاً: ارتفعت أسعار المواد المستوردة خلال الفترة الماضية إلى مستوى غير مسبق نتيجة ارتفاع أسعار الصرف لكن الآن عادت وتراجعت ولكنها ما زالت مرتفعة وأكبر من إمكانيات المواطن حيث

كشفت نقيب الصاغة في دمشق غسان جزماتي أن الاجتماع الأخير الذي عقد مع حاكم مصرف سورية المركزي كان يهدف لإيجاد إجراءات أكثر فاعلية لتطبيق سوق أكثر فاعلية وكافة، وخاصة فيما يتعلق بالذهب

المصنع الذي يتم شحنه إلى محافظة الحسكة بحيث تم إيجاد ضوابط للتعامل مع عودة ذهب الكسب بالكمية نفسها من الحسكة.

وأوضح جزماتي في تصريح لـ«الوطن» أن تزويد المحافظات بذهب المصاع والحلي والمخدرات يتم عن طريق جمعيات الذهب في دمشق وحلب، وعليه سيتم تنظيم سوق الذهب بين المحافظات والجمعيتين، ضمن جهود مصرف سورية المركزي لضبط حركة بيع وشراء الذهب وتنقله بين المحافظات ومنع التلاعب والغش.

وعن الأسعار بين جزماتي أن سعر الذهب استمر في الانخفاض مسجلاً ١٩٧٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب من عيار ٢١ قيراطاً، على حين سجل غرام الذهب عيار ١٨ قيراطاً سعراً بـ ١٦٨٨٦ ليرة سورية، وبذلك تسجل الليرة الذهبية السورية سعر ١٦٢ ألفاً، والأونصة الذهبية السورية سعر ٧١٠ ألف ليرة سورية، حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ ٥٧٠ ليرة سورية.

وأشار نقيب الصاغة إلى بقاء حركة المبيع في حالة انخفاض لكون الناس ينتظرون أن يصل سعر الذهب إلى سعر محدد وثابت، وهو ما يتوقع أن يستمر عليه مع استمرار انخفاض سعر صرف الدولار بفضل عمليات التدخل التي يقوم بها مصرف سورية المركزي.

مخطئ: من يعتقد أن الأسعار لكل المواد مرتبطة بالدولار، وإنما هي لعبة من التجار لاستغلال حاجات المواطن وخاصة أننا على أعقاب شهر رمضان المبارك، ودليلنا على ذلك أن سعر صرف الدولار انخفض كثيراً ولكن الأسعار على حالها، بل يمكن الجزم والتأكيد أن الأسعار حقلت أكثر حتى إن المستهلك العادي عجز عن الشراء لعدم القدرة المالية لديه، ولن تكون مبالغين إن أكدنا أن هناك عوائل وهي ليست بالعدد القليل تعيش على الخبز و الماء، وسبق أن أشرنا سابقاً إلى أن السلة الغذائية تعد الملاذ لكثير من العوائل الفقيرة، حتى إن محافظ القنيطرة أكد ذلك في أكثر من اجتماع للإغاثة ومطالبته لمن يعمل في المجال الإنساني والإغاثي بعدم (البخل) وفتح أيديهم ومددا للمحتاجين واليوم نجد كثرة الشكاوى من الجمعيات الخيرية والبلال لكثرة المواقفات التي يمنحها (المحافظ) للعوائل المحتاجة من أجل سلة غذائية.

وعلى أرض الواقع يعتقد كثير من أبناء القنيطرة أن الأسعار ستستغلل الأسبوع القادم لقدم رمضان ولذلك نجد أن كثيراً من العوائل بدأ بالاستعداد مبكراً لرمضان حتى إن صالة البعث

## طرطوس تدرس مشاكلها وتقرح حلولها

طرطوس- الوطن

قام مجلس مدينة طرطوس بدراسة تحديد رسوم إشغال ملك عام في سوق الهال الجديد وأمام المحلات على الكورنيش البحري وأمام المحلات بسوق الباعة الواقع في شارع اليرموك ودراسة بيع فضلات أملاك عامة وفق محضر أسس البيع المعتمد من مجلس المدينة بمراعاة الأسعار الراهنة. وتضمنت الجلسة الاستثنائية للمجلس المنعقدة مطلع الأسبوع الحالي دراسة تحديد رسوم التلغ غير المباشرة ورسوم الكشوف لكل المعاملات التي تنجز ضمن مركز خدمة المواطن بطرطوس. وكذلك تمت دراسة توزيع الإعانات الواردة للمدينة من وزارة الإدارة المحلية والبالغة (١٠) ملايين على بنود الموازنة بالبنود التي تحتاج دعماً من تأمين مستلزمات مركز خدمة المواطن وإصلاح الشبكة المخدمة له. وتبلغ مالك الفندق الكبير بإمكانية أن يقوم بتقديم طلب شراء لجزء العقار الواقع أمام

## تعديل صفة العقار من زراعي إلى سكني وإزالة اللغظ السكني بالحسكة

الحسكة- دحام السلطان

الزهور، التي تم دفع قيمتها كمقاسم محددة فيها للبلدية، والتي لم يتم العمل بمخططاتها، أو إعادة الأموال التي سددت للبلدية، وطالبت بنقل الملكية الزراعية وتعديل صفتها إلى سكنية فيما يخص جمعية ريميلان بالقامشلي، والعمل على إيجاد صيغة موجبة وبألبه جديدة للتوزيع مع اقتراح تشكيل لجنة مختصة لمعالجة قضايا جمعيات القحطانية والمالكية والعربية والجوادية من المقسم ٩/٧ لتوزيع المساكن للمكنتين فيها. وأشار محافظ الحسكة المهندس محمد زغال العلي: من خلال الطرح الذي دعا إلى تنشيط عمل الجمعيات التعاونية السكنية، وآلية علاقة الجمعيات بالمصرف العقاري والوحدات الإدارية في موضوع تخصيص الأراضي، وتعديل صفتها التنظيمية في محيط المخطط التنظيمي وعملية توسيعه. وأضاف المحافظ: على ضوء ما تم طرحه، وقرر عقد اجتماع موسع خلال الأسبوع بعد القادم، وسيضم جميع المختصين بهذا الشأن، لمعالجة جميع القضايا العالقة والمعيقة للعمل، وسيتم اتخاذ العديد من القضايا الإجرائية التي ستسبب العمل وتعيد الحياة إليه بإعطائه المرونة اللازمة الخاصة بالجمعيات خلال عملها. وقال رئيس الاتحاد التعاوني السكني بالحسكة المهندس فايز أحمد: سيتم في هذا المؤتمر انتخاب مجلس جديد لانتخاب مؤلف من ٢٥ عضواً ومن ضمنهم انتخاب المكتب التنفيذي الجديد المؤلف من ٧ أعضاء، كما سيتم انتخاب اللجنة رقابية تعاونية مؤلفة من ٣ أعضاء من مجموع أعضاء المؤتمر البالغ عددهم ٦٠ عضواً وهم ممثلو الجمعيات التعاونية السكنية. مبيناً أنه تم مناقشة تأمين أراض جديدة للجمعيات السكنية ضمن المخطط التنظيمي للندن والبلدات، إضافة إلى تسلم الأراضي للجمعيات السكنية وبصفة سكنية خالية من الشواغل. ومضياً إلى أن العمل متوقف في أغلب الجمعيات السكنية لارتفاع أسعار مواد البناء.

